

أن الصلة بين الزوجين أعلى وأشرف من أن يجعل عوضها دراهم معدودة، فليس المهر في نظر الإسلام ثمناً، ولا عوضاً عن شيء يملكه الرجل في الرأة كما يظن كثير من الناس، وإنّما هو آية من آيات المحبة والتقدير، ولذلك كان واجبا على الرجل، وإن اتفق الزوجان على ألاّ مهر للزوجة "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة".

وإذا تنبهنا إلى أن كلمة ميثاق لم ترد في القرآن الكريم إلا تعبيراً عما بين الله وعباده من موجبات التوحيد، والتزام الأحكام، وعما بين الدولة والدولة من الشئون العامة الخطيرة، علمنا مقدار المكانة التي سما القرآن بعقد الزواج إليها، وإذا تنبهنا مرة أخرى إلى أن وصف الميثاق "بالغليظ" لم يرد في موضع من مواضعه إلا في عقد الزواج تضاعف لدينا سمو هذه المكانة التي رفع القرآن إليها هذه الرابطة السامية عن كل ما أطلق عليه كلمة "ميثاق".

وبينت السورة الدرجة التي جعلها الله للرجال على النساء بعد أن سوى بينهما في الحقوق والواجبات، وأنها لاتعد ودرجة الاشراف والرعاية بحكم القدرة الطبيعية التي يمتاز بها الرجل على المرأة، وبحكم الكد والعمل في تحصيل المال الذي ينفقه في سبيل القيام بحقوق الزوجة والأسرة. وليست هذه الدرجة درجة الاستعباد والتسخير كما يصورها المخادعون المغرضون. وقرأ في ذلك أولاً قوله تعالى في سورة البقرة: "ولهن من مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة" ثم اقرأ في سورتنا قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم".

وآرشدت السورة بعد هذا إلى أن النساء أمام هذه الرياسة منهن صالحات، وأن من شأن الصالحات القنوت وهو السكون والطاعة في ما أمر به، ومنه القيام بحقوق الزوجية والرياسة المنزلية والخضوع لرياسة الرجل فيما جعلت له فيه الرياسة والاحتفاظ بالاسرار الزوجية والمنزلية، التي لاينبغي أن يطلع عليه أحد غير الزوجين، وأن هذا الصف من الزوجات ليس للزوج عليهن شيء من سلطان التأديب.